فجوة البيانات الجنسانية ضمن الجهود المحلية في العراق

منظمة معلومة للبحث والتطوير

إعداد: د. رفقة رعد خليل

2023

فجوة البيانات الجنسانية ضمن الجهود المحلية في العراق

اعداد: د . رفقة رعد خليل

جميع الحقوق محفوظة لايسمح بأعادة اصدار هذا الكتاب او أي جزء منه او تخزينه في نطاق استعادة المعلومات ، او نقله بأي شكل من الاشكال ، دون اذن خطي مسبق من الناشر

الناشر : مركز المعلومة للبحث والتطوير

رقم شهادة التسجيل في دائرة المنظمات غير الحكومية : 1C75206

http://www.infoiq.org

غير مخصص للبيع

المحتويات

المقدمة 5

الغرض من الدراسة 7

منهج البحث في الدراسة 7

أدوات الدراسة 8

المحور الأول 9

المحور الثاني 15

المحور الثالث 27

الخاتمة والاستنتاجات 35

التوصيات 39

المصادر 43

المقدمة:

كما معروف فإن عملية جمع البيانات فيما يخص الموضوعات الجنسانية في العراق ما زال إلى اليوم حديث العهد، ولا زال المجتمع العراقي بحاجة إلى المزيد من المعرفة في ماهية البيانات وكيفية التعامل مع المعايير الجنسانية ضمن المؤسسات الحكومية والمنظمات المحلية. على الرغم من وضع العراق المجتمعي والسياسي المتقلب، ورغم توافر الكثير من الندوات والاجتماعات وورش العمل، إلا أن الوعي ما زال ضئيلاً على الخصوص آلية جمع البيانات، وطريقة تحليلها، وتقديمها إلى المجتمع الدولي.

ولأن العراق بشراكاته وبروتوكولاته جزءاً من معاهدات واتفاقيات عالمية في كل ما يخص المرأة، مثل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وبرتكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص وبخاصة النساء والأطفال، وغيرها من الاتفاقات التي تعنى بحقوق الإنسان وحقوق المرأة بالتحديد.

كل هذه الاتفاقيات والقرارات الدولية التي عملت على حماية المرأة وحقوقها، وتقديم العدالة الاجتماعية والمساواة، لم تستطع إلى الآن أن تمنحها بشكل كامل ما تريد، إذ يعتمد على أداء كل حكومة وطريقة رؤيتها للمرأة ودورها المجتمعي، ومن هنا تبدأ معاناة النساء العربيات وخصوصاً العراقيات في النظرة التقليدية والصورة النمطية التي من الصعوبة تغييرها نحو رؤية جديدة للمرأة رغم كل ما تقدمه المؤسسات الدولية وبالشراكة مع المؤسسات المحلية في هذا المجال.

قبل الشروع بالدراسة، من الواجب تحديد مفهوم الجنسانية: على إنه

"الطريقة التي يقوم بها الناس باختيار كونهم كائنات جنسية، وبالوسائل التي يعبرون فيها عن معاشهم لذلك الاختبار. وإذا كانت مجالات استخدام المصطلح قد اقتصرت سابق على تلك النواحي من تكوين الشخص الوراثي ومن سلطاته المرتبطة بالجنس والتعبيرات الفسيولوجية والانفعالية والنفسانية ذات الصلة به، فقد توسعت المجلات لتشمل، حاضراً، على الهوية الثقافية وعلى الرموز والتمثيلات ذات الصلة بالجنس. فباتت الجنسانية بذلك، من شؤون الحيز الخاص والحيز العام، في الوقت نفسه. وبحكم رسوها على قاعدة بيولوجية- أي الجنس، فهي كونية تخرق حدود البلدان القوية، لكنها مضبوطة، في الوقت نفسه، بالبناء الاجتماعي و الثقافي لكل واحد من هذه البلدان".[1] أي إن المفهوم قد تطور من إطاره المحدد بالجنس إلى الهوية الثقافية- فأخذ بعد أوسع، وهنا يمكن تعريفه بالنوع الاجتماعي، "إي جملة الأدوار والمسؤوليات المحددة من جانب المجتمع والمتوقعة منه لكل من الذكور والأنات، التي تكتسب عن طريق التفاعل الاجتماعي، وتتسم بالقابلية للتغير بمرور الزمن، والاختلاف بين مجتمع وآخر وثقافة لأخرى".[2]

هذه الدراسة مقدمة من منظمة معلومة للبحث والتطوير، منظمة مسجلة في دائرة المنظمات بالرقم IC75206

---

1. يرجى زيارة الرابط التالي: https://www.unescwa.org/ar/sd-glossary
2. رفقة رعد خليل، العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي، دراسة استطلاعية في المفهوم والأسباب والآثار، مركز بنا لإزالة العنف ضد المرأة، بغداد 2021، ص 13.

الغرض من الدراسة:

لذلك وعبر هذه الدراسة سنحاول البحث في البيانات الجنسانية التي يتم جمعها سنويا أو فصليا، والتي تنفع في قياسها وفق المعايير الدولية، والتي تدخل ضمن البيانات الضخمة التي تبحث عنها الأمم المتحدة والمنظمات الدولية، ومحاولة تحديد التحديات التي تواجهها المؤسسات لتقليص الفجوة بين البيانات المحلية والدولية، كذلك البحث عن تنفيذ قرار 1325 وآلية العمل عليه وفق الخطة الأولى والثانية، وأخيراً سنبحث في البحوث الجنسانية التي تراعي موضوعات المرأة والرجل ووضعهم العام في العراق، ومن جميع النواحي، وتقييمها إذا كانت معتمدة المعايير الدولية في كتابة البحوث.

منهج البحث في الدراسة: تم اعتماد المنهج التحليلي والاستقرائي والاستقصائي في كتابة الدراسة، عبر:

• جمع البيانات النوعية والكمية المتوفرة من المؤسسات الحكومية مثل (وزارة التخطيط – التعليم).

• جمع البحوث الأكاديمية الجنسانية من الجامعات ومراكز الأبحاث المرخصة مثل (مجلة مركز أبحاث الطفولة والأمومة – مجلة البحوث التربوية والنفسية – جامعة بغداد – جامعة ديالى).

• جمع البيانات والبحوث من المنظمات المحلية مثل (منظمة رابطة المرأة العراقية، منظمة الامل العراقية، منظمة حواء).

• تحليل النتائج وتقديم الاستنتاجات والتوصيات.

أدوات الدراسة:

- زيارة الوزارات والمنظمات المحلية.
- اتصالات هاتفية وعبر الايميل.
- شبكة الانترنيت.
- رابط الكتروني لجمع البيانات.

المحور الأول:

التعريف بالخطة الوطنية الأولى والثانية وجمع البيانات
وتحليلها من الوزارات الحكومية والمنظمات المحلية

THE
KARIBU
FOUNDATION

رياضة
ضد العنف

Iraqi Social Forum

Information Center

إن الحاجة لزيادة تمكين المرأة وحمايتها والضغط في الوصول إلى عدالتها، استدعى على مجلس الأمن الدولي إطلاق قرار 1325 (المرأة والسلام والأمن) الذي ينص على مشاركة المرأة في حل النزاعات وبناء السلام، بوصفها كياناً أساسياً في المجتمع وتعتمد الشعوب على مشاركتها ومساندتها أكثر من كونها كائناً منزلياً دوره يربي وينجب فقط.

كان العراق ملزماً بتنفيذ هذا القرار بالخطة الوطنية الأولى 2014-2018، وتشكيل لجنة متابعة تنفيذها لحين انتهاء وقتها. تبعها الخطة الوطنية الثانية 2021-2024، بالأخص بعد أحداث داعش وتعرض المرأة العراقية إلى مختلف أشكال العنف والحرمان. هذا المحور سيركز على الخطة عبر تتبع طرق تنفيذها والآلية المتبعة من قبل المؤسسات الحكومية، وطرق مراقبة عمل هذه الخطة من قبل المنظمات المحلية.

الجدير بالذكر أننا تواصلنا مع الكثير من المؤسسات الحكومية، التي اعتبرت أن تنفيذ الخطة إلى الآن غير واضح، خصوصاً وزارة التخطيط التي لم تحدد عملها المباشر حول قرار 1235، وإنما جاءت إحصائياتها شاملة لجميع الأغراض.

أيضاً تواصلنا مع المنظمات المحلية النسوية لغرض الاطلاع على سير عملهم فيما يخص الخطة الوطنية الثانية، لكن لم نجد استجابة قوية من قبلهم، ونستطيع القول إننا حصلنا على نسبة بسيطة جدا من البيانات التي توقعنا الحصول عليها في فترة جمع البيانات والمصادر في بداية الدراسة، ولذلك لأسباب عدة، منها انعدام الثقة المتبادلة بين المنظمات المحلية في العراق، والتردد من تبادل المعلومات، والاحتفاظ بها داخل المنظمة الواحدة دون إمكانية الاطلاع

عليها. أيضاً بطئ عملية الاستجابة من قبل المنظمات المحلية مما استنزفنا الكثير من الوقت في الانتظار، على الرغم من إرسالنا رابط خاص لملء المعلومات المتاحة ومشاركتها معنا. كل هذا سبب في قلة المصادر المعتمدة، محاولين تغطية هذا المحور بالقدر المستطاع وفق المصادر والبيانات التي وصلتنا.

من خلال متابعة غرفة عمليات قرار مجلس الأمن 1325 التابع للأمانة العامة لمجلس الوزراء لعام 2016 لم نجد شيئاً يذكر عن تنفيذ الخطة الأولى، وما تم نشره وتداوله مجموعة من الاجتماعات الداخلية والخارجية مع منظمات المجتمع المدني التي ركزت على التحديات الأمنية والمالية التي تواجه تنفيذ الخطة الوطنية الأولى. ومحاولات كثيرة لتحديد الأنشطة والأهداف دون إنجاز واضح من قبل الوزارات، بالإضافة إلى عقد الكثير من ورش التوعية حول القرار والعنف القائم على النوع الاجتماعي، في مختلف المؤسسات الحكومية وبالشراكة مع المنظمات المحلية دون التطرق إلى آليات عمل الخطة الوطنية التي انتهت مع حل وزارة المرأة.[1]

أيضا وفي آخر احتفال للأمانة العامة لمجلس الوزراء بمرور 21 عاماً على قرار مجلس الأمن 1325، أكد الجميع على الالتزام بتنفيذ الاتفاقيات والمعاهدات الدولية وكل ما يرتبط بقرار 1325، وبمساعدة دائرة تمكين المرأة التي نجحت في إطلاق الخطة الوطنية الثانية عام 2020، دون أي تقديم أو ذكر خلاصة على انجاز الوزارات والمؤسسات المعنية.[2]

---

1. للمزيد يرجى مراجعة الروابط التالية: https://www.cabinet.iq/ArticleShow.aspx-?ID=7050
http://mof.gov.iq/Pages/MOFMinistryNewsDetail.aspx?ArticalID=141&List-Name=MinistryNews
2. للمزيد يرجى زيارة الرابط التالي: https://www.cabinet.iq/ArticleShow.aspx-?ID=11750

عبر قراءة تقرير الظل سيداو 2019، نجد أن التقرير يذكر التلكؤ الواضح في عمل الوزارات الحكومية في تنفيذ الخطة الوطنية الثانية، بعد تشكل الفريق الوطني لتنفيذ الخطة عام 2017، وهذا ما جاء في نص التقرير: "وقد رصدنا في التقرير إن هناك ضعفاً في استخدام مفهوم النوع الاجتماعي في الرصد والتقييم والمساءلة والتوثيق وتحليل البيانات والإحصائيات. كما تضمن التقرير الكثير من التناقض في المعلومات وتداخل في تنفيذ الأنشطة، وعدم وصول أغلب المحصلات إلى نتائجها المؤشرة في الخطة".[1]

أيضاً ينص التقرير على عدم استجابة الخطة الوطنية وخطة الطوارئ لأوضاع النساء والفتيات في أثناء النزاعات وما بعدها. لاستمرارية انتشار العنف ضد النساء النازحات والناجيات من الحرب، وبشكل خاص ذوات الإعاقة، الذي تجاوز عددهن ثلاثة ملايين، وعدم توفر سكن ملائم لهن يراعي احتياجاتهن الخاصة، وشحت الخدمات الأساسية، وتسرب أغلب الفتيات من التعليم، وتقييد شديد للحريات والحركة والمعاملة السيئة للعوائل التي يشتبه بارتباطهم مع داعش.[2]

شخص أحد التقارير المنشورة لمنظمة المرأة والمستقبل العراقية ولسنة 2019م، سلبيات عدة تخص تنفيذ الخطة الوطنية لقرار 1325، وأولها عدم وجود ميزانية مخصصة تتناسب مع القطاعات والمحافظات والوزارات لتنفيذ الخطة، وافتقار الكوادر التدريبية لخبرات كافية حول النوع الاجتماعي، أيضاً صعوبة الاعتماد

---

1. النساء العراقيات وتحديات الأمن والسلام والعدالة (تقرير الظل لسيداو 2019)، شبكة النساء العراقيات، ص 5.
2. النساء العراقيات وتحديات الأمن والسلام والعدالة (تقرير الظل لسيداو 2019)، شبكة النساء العراقيات، ص 6.

على قاعدة بيانات واضحة ودقيقة حول النساء المعنفات، وضعف آليات الرصد والمتابعة لمعرفة مؤشرات التقدم أو التراجع، وأخيراً ضعف التقارير المقدمة من قبل الحكومة لتحديد الإنجازات والإيفاء بالالتزامات في تنفيذ الخطط الوطنية والاستراتيجيات.[1]

من جانب آخر حاولنا الكشف عن خطط متابعة المنظمات المحلية لتنفيذ الخطة الوطنية الأولى لقرار 1325، حيث شاركت منظمة حواء للإغاثة والتنمية في كتابة خطة محافظة ديالى لدعم تنفيذ خطة الطوارئ لقرار مجلس الأمن 1325، رغبة منهم في الإسراع بتنفيذ الخطة وحماية النساء والفتيات في المحافظة من العنف، وضمان مشاركة المرأة في صناعة القرار، وإفساح الطريق لهن للمشاركة السياسية ونشر السلام.[2]

ما يمكن استنتاجه من كل ما تقدم أن الكثير من المنظمات المحلية قدمن الكثير من التوعية في قرار 1325 على مدار سنوات طويلة لأنها لم تجد فرصة لمتابعة وتقييم أي إنجازات تذكر، أو إنجازات واضحة يمكن اعتمادها، وكل الأعمال المنجزة فيما يخص هذا القرار لم تتضمن بيانات واضحة تفيد عمل المنظمات الدولية.

---

1. يرجى زيارة الرابط التالي: https://2u.pw/hNb7Cm
2. خطة محافظة ديالى لدعم تنفيذ خطة الطوارئ لقرار مجلس الامن 1325، 2017.

المحور الثاني:

تحليل البيانات الجنسانية ومعاييرها الدولية

THE
KARIBU
FOUNDATION

رياضة
ضد العنف

Iraqi Social Forum

Information Center

نعمل في هذا المحور على البيانات الجنسانية بالتحديد أي البيانات التي تتوجه نحو المرأة والرجل حسب الهوية الجندرية أو الهوية الثقافية، للاستفادة منها خدمة للمساواة والعدالة الاجتماعية، لكن العمل على هذه البيانات وجمعها ليس بالمهمة السهلة، وإنما يتطلب جهداً كبيراً لفهم الاحتياجات والمشكلات المجتمعية التي تخص كلا الجنسيين، بالتالي القدرة على استهداف الفئات الصحيحة للخروج بنتائج حقيقة تخدم الواقع المعاش.

الجدر بالذكر أن البيانات لا تقتصر على ما يتم جمعه عبر الاستبانة أأو مجموعات التركيز واللقاءات الشخصية، إنما هناك ثورة جديدة في عالم البيانات أو ما يسمى بالبيانات الضخمة، التي تتنوع مصادرها بين الرسائل الإلكترونية والتغريدات ومقاطع الفيديو ومنشورات الفيس بوك ورسائل الدردشة، والتي تؤدي إلى تشكيل قاعدة بيانات كبيرة يصعب جمعها والتعامل معها في التحليل والتخزين، فضلاً عن أشكالها التي تتفرع إلى منظمة يمكن قياسها، وغير منظمة مثل ما يوجد على شبكة الانترينت. [1]

إن هدف جمع البيانات بكل أشكالها، الصغيرة والكبيرة منها هو تشخيص مشكلات المجتمع وحياة الأفراد وتقديم حلول ناجحة تغير الواقع نحو الأفضل، أيضا تدعم البحث العلمي وكفاءة الأبحاث والدراسات في مختلف المجالات لتوفيرها قاعدة بيانات تفصيلية للمجتمعات المبحوثة، تشجع الإبداع والابتكار عبر دراسات تفصيلية لتطوير الخدمات واستحداث كل جديد منها. استخدام

---

1. مفاهيم عامة حول البيانات الكبيرة، مركز الإحصاء، أبو ظبي، ص 4.

هذه البيانات في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والصحية والتعليمية لتوفير أفضل السلع والقوانين والسياسات والخدمات. تساهم أيضا في استشراف المستقبل وكتابة خطط استباقية لحماية المستهلك أو الفرد من أي عرض مستقبلي.[1]

وما يهمنا هنا هو البيانات الجنسانية التي تحتاج إلى عملية جمع وتحليل باعتبارها مسألة حيوية لتوفير المعلومات الأساسية للمؤسسات الدولية، ويتم استعمال هذه المعلومات لتصميم البرامج وتوجيه السياسة، خصوصا البيانات التي تراعي أدواراً والاختلافات بين الجنسين وعدم المساواة في المجتمع، والتي تؤثر في أدوار النساء والرجال والطريقة التي يستفاد منها كلٌ منهما للوصول إلى الموارد والخدمات.[2]

إن تحقيق المساواة بين المرأة والرجل مسألة تتعلق بالعدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان، فهي ليست مسألة متعلقة بالمرأة فقط، فالتمكين يجب ان يطال المجتمع بشكل عام، مجتمعاً عادلاً ومتطوراً. وأن جمع البيانات الجنسانية تساهم في القضاء على الصورة النمطية لوضع الرجل والمرأة، وتوضيح الفروق وتجنب التحيزات غير المرغوب بها، وتساهم في رصد التقدم نحو المساواة الكاملة وتحفيز الوعي للتغيير نحو الأفضل.[3]

إن الاهتمام المتزايد في قضايا المرأة استدعى تغيير التركيز من المرأة إلى المرأة والرجل على حد سواء، والبحث في قضايا النوع الاجتماعي، فلا يمكن فهم

---

1. المصدر السابق، ص 5.
2. سهام مطر الكعبي، التحليل الاحصائي من منظور النوع الاجتماعي، مجلة البحوث التربوية والنفسية، العدد (64)، المجلد (17)، جامعة بغداد، ص 299.
3. المصدر السابق، ص 300-299.

اهتمامات واحتياجات المرأة دون فهم احتياجات الرجل، وفهم العلاقة بينهما لتحقيق التوازن.[1]

هكذا نفهم أهمية العمل على البيانات الجنسانية، ومراعاة الشروط الأساسية فيها والتي يمكن أن نحددها عبر هذه الأسئلة التي يجب توافر إجابتها ضمن أي بحث أو استبانة حكومية تصب في الاتجاه الجنساني، ويمكن أن نحددها بالآتي:

- هل تغطي البيانات كل قضايا النوع الاجتماعي سواء رجل أو امرأة؟
- هل البيانات ترصد التقدم الحاصل في تحقيق المساواة على جميع الأصعدة بين الجنسين؟
- هل توجه البيانات السياسات لتحسين الفرص لكلا الجنسين؟
- هل توضح البيانات استجابة الرجل والمرأة لتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في المجتمع؟
- هل ترصد البيانات العنف القائم على النوع الاجتماعي والفقر بين الجنسين؟
- هل تراعي البيانات الحيادية والأسس الأخلاقية في جمع المعلومات؟
- هل يتحدد في البيانات حجم العينة وعمر الفئة المستهدفة والمنطقة الجغرافية؟
- هل تم اعتماد المعايير الدولية في جمعها؟
- هل تتضمن الكثير من المعلومات المفيدة؟
- هل مصادرها متنوعة أم واحدة؟
- هل تم نشر البيانات على مساحة واسعة كي تكون متاحة للجميع؟
- هل تراعي عملية جمع المعلومات وحداثة البحوث سرعة التواصل مع واقع المجتمع واحتياجاته؟

---

1. المصدر السابق، ص 306.

من خلال ملاحظة استبانات وزارة التخطيط التي حصلنا عليها عبر موقعهم الإلكتروني، وبذلك قد راعوا أحد الشروط المهمة في نشرها على نطاق واسع للجميع، وجود عدد من البيانات الخاصة بالنوع الاجتماعي والتي تنوعت بين تقريرين عن واقع النوع الاجتماعي في وزارات ومؤسسات الدولة العراقية، وتقريرين عن واقع المرأة الريفية، وثلاثة تقارير عن واقع المرأة والرجل في العراق حتى عام 2021. وقد استخدمت أغلب المنظمات المحلية هذه التقارير المتضمنة الكثير من البيانات لكتابة المشاريع وسياسيات كل منظمة.

وقد جاء في أحد تقارير النوع الاجتماعي لعام 2015، بيانات تخص التقسيم الوظيفي من منظور النوع الاجتماعي، وذكرت البيانات وجوداً أعلى نسبة نساء موظفات في وزارتي التربية والتعليم العالي بعدد (347702 – 35325)، وسجل وجود الموظفات النساء في أدنى مستوياته في مجالس المحافظات والمحكمة الاتحادية. ويبلغ المجموع الكلي للنساء الموظفات (532930) في مقابل عدد الرجال البالغ (1388206).[1]

ما يمكن ملاحظته عبر متابعة تفاصيل هذا التقرير والبيانات بوجود خلل في فهم التفرقة بين مفهوم الجنس والنوع الاجتماعي، بالإضافة إلى وجود بيانات فقيرة في محاور أخرى غير محور نوع الشخص أو جنسه (نساء ورجال)، مثل المستوى التعليمي، التدريب والتأهيل، والمناصب الادراية العليا فقط. وهذا سوء فهم كبير للنوع الاجتماعي الذي يتضمن الكثير من المحاور، أهمها العنف القائم على النوع الاجتماعي، حتى أننا لم نجد بيانات توضح الفئة العمرية للموظفين والموظفات، أو حالتهم الاجتماعية. خصوصا أن هناك الكثير من النساء الأرامل

---

1. واقع النوع الاجتماعي في وزارات ومؤسسات الدولة في العراق، قسم إحصاء التنمية البشرية، الجهاز المركزي للإحصاء، وزارة التخطيط، ص 6.

والمطلقات من هن بحاجة ماسة إلى بيانات خاصة لاستهدافهم في كونهم أمهات عاملات.

أيضا هناك خلل في سنة جمع بيانات هذا التقرير، فحسب الموقع الإلكتروني للوزارة مثبت تقرير عام 2018، وعند قراءة وتصفح التقرير نجد أن الجداول والبيانات تعود إلى عام 2015 دون ذكر سبب هذا الاختلاف في المعلومة بين داخل وخارج التقرير. مع وجود وتوفر رابط آخر لتقرير خاص لعام 2015، لكنه لا يعمل أثناء محاولة فتحه. كذلك تم اعتماد الطرق التقليدية في جمع البيانات، ولم يتم ذكر استخدام أي استبانة، وإنما اعتماد المراسلات الرسمية والالكترونية والاتصالات الهاتفية. بذلك لم يستطع التقرير الإجابة عن أغلب الأسئلة الواردة في بداية هذا المحور، إلا القليل منها، وبالتالي لا يمكن مقارنتها دولياً.

يقدم تقرير المرأة والرجل الصادر من قبل قسم إحصاءات التنمية البشرية في وزارة التخطيط لعام 2021، الكثير من البيانات المهمة التي تخدم واقع النوع الاجتماعي في العراق، وركز التقرير على توضيح الكثير من التفاصيل التي تخص العنف والتعليم والعمل والصحة، للكشف عن فروقات النوع الاجتماعي في هذه المحاور.[1]

يمكن أن نقول إن التقرير غني بالبيانات المهمة التي جمعت بطريقة ملاءمة للقياس الدولي، فقد استهدف التقرير محافظات العراق كافة من الشمال إلى الجنوب، بالاعتماد على تقارير فصلية ومراسلات بين المؤسسات والوزارات المعنية لجمع البيانات. نعم يمكن الاعتماد على هكذا أنواع من التقارير في سد الفجوة البيانات الجنسانية وتقليصها، لكن يمكن أن يكون التقرير والبيانات

1. تقرير المرأة والرجل 2021، قسم إحصاء التنمية البشرية، الجهاز المركزي للإحصاء، وزارة التخطيط، ص 1.

الواردة تفصيلية أكثر، بإضافة المزيد من الحقول مثلا في محور العنف، فلم نجد تشخيصاً واضحاً لأنواع العنف اللفظي أو العنف الجنسي، ولم نجد في محور العمل توضيحاً حول سوء المعاملة أو نسبة الموظفات والعاملات اللواتي يتعرضن للابتزاز والمساومة. ولم نجد بيانات للمتسربين أو نسبة المتعاطين للمخدرات في المدارس.

ما يمكن ملاحظته على تقرير المرأة والرجل الصادر من قبل قسم إحصاءات التنمية البشرية في وزارة التخطيط لعام 2021م وعام 2018م وعام 2012م، أن هذا التقرير لم يتم التطرق إلى واقع المرأة السياسي، ولم نجد أي بيانات تخص مشاركة المرأة في الانتخابات وإعداد البرلمانيات، أو إعداد النساء المشاركات في العمليات السياسية، على الرغم من وجود آليات وطنية للنوع الاجتماعي، خاصة بوزارة الدولة لشؤون المرأة سابقة ودائرة تمكين المرأة لاحقا، وهذا ما يجب الأخذ به مستقبلاً لأضافته إلى التقرير وإغنائه بالمعلومات المطلوبة. أيضا هناك تفاوت بين التقارير في جودة البيانات الواردة وطريقة عرضها وتحديد المحاور فيها.[1]

من جانب آخر يمكن دراسة البيانات الجنسانية ضمن أهداف التنمية المستدامة، التي تستهدف محاور عدة مثل اقتصاد في استهلاك الثروات والموارد الطبيعية، سد الاحتياجات البشرية مع ترشيد الاستهلاك، العناية بالتنمية البشرية في المجتمع، التنمية الاقتصادية الرشيدة، الحفاظ على البيئة، والشراكة في العلاقات الخارجية والداخلية.[2] وجمع البيانات الجنسانية يوفر لنا إمكانية

1. ينظر: تقرير المرأة والرجل 2018-2012، قسم إحصاء التنمية البشرية، الجهاز المركزي للإحصاء، الموقع الالكتروني لوزارة التخطيط.
2. صكري أيوب وأخرون، استغلال البيانات الضخمة لأغراض التنمية المستدامة في الدول العربية، مجلة أرصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية، العدد (2)، مجلد (2)، سكيكدة 2019م، ص 48-47.

تحديد المشكلات وتشخيصها وتحليلها وبالتالي إيجاد الحلول لواقع النساء والرجال ووفق متطلبات التنمية المستدامة.

تقارير التنمية المستدامة التي تتضمن بيانات جنسانية، التي تصدر من قبل وزارة التخطيط (الجهاز المركزي للإحصاء) أيضا، فقط أورد الموقع الإلكتروني الكثير من البيانات التي يمكن اعتمادها منذ عام 2017م، إذ يشير وضمن هدف (القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان) أن النساء مشمولات بشبكة الحماية الاجتماعية أكثر من الرجال عام 2010 2013- – 2014 – 2015، وتراجع نسبتها عام 2016، دون ذكر أي تفاصيل عن الوضع الاجتماعي للنساء، إذا كن مطلقات أو أرامل أو من ذوي الاحتياجات الخاصة، أو أي تفاصيل أخرى يمكن فهم تحديات المرأة من خلالها.[1]

ينطبق ذات الشي على ما ورد في هدف (ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار)، إذ ذكرت نسبة الولادات لدى المراهقات دون ذكر لتفاصيل عن نسبة كل محافظة.[2] ولم يذكر هدف (تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات) إلا على ثلاثة محاور: وجود أطر قانونية لتعزيز وإنفاذ ورصد المساواة وعدم التمييز على أساس الجنس، نسبة النساء اللاتي تزوجن بعمر 15 و18 عاماً، نسبة النساء اللاتي تعرضن لختان الإناث، ونسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمانات الوطنية والحكومات المحلية. أي أن هذا الهدف فقير جداً بالمعلومات والبيانات الجنسانية، والنسب خالية من أي تفاصيل يمكن اعتمادها دولياً وحتى محلياً.[3]

---

1. تقرير التنمية المستدامة (تقرير احصائي)، قسم إحصاء التنمية البشرية، الجهاز المركزي للإحصاء، 2017، ص 11.
2. المصدر السابق، ص 17.
3. المصدر السابق، ص 21 وما بعدها.

في هدف (تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع) كان الحديث عن البطالة التي تطال الأطفال لدى الجنسين، وهذا كلام غير منطقي، فلا يوجد قانون يسمح لعمالة من هم دون عمر 18 سنة، الذين يكون مسؤولاً عن إعالتهم الأهل بشكل مباشر.[1] وفي هدف (الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها)، يبين أحد المحاور بيانات السكان الذي يعيشون دون 50% من متوسط الدخل مصنفة حسب العمر، الجنس والأشخاص ذوي الإعاقة، لكننا لم نجد أي بيانات مصنفة يمكن اعتمادها حسب ما جاء في عنوان المحور.[2]

في الهدف (التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يهمش فيها احداً من أجل تحقيق التنمية المستدامة)، لم نجد بيانات واضحة تخص العنف القائم على النوع الاجتماعي، فالعنوان لا يتضمن مضمون ما جاء فيه، أي يتم ذكر تصنيف البيانات حسب العمر والجنس ونوع العنف، ولم نجد أي معلومة يمكن اعتمادها، بالإضافة التطرق إلى الاتجار بالبشر، دون توفر أي بيانات عن عدد النساء والفئات المستهدفة وشكل الاستغلال.[3]

إما بيانات التنمية المستدامة لعام 2021 الصادر من ذات المركز، فقد تميز بدقة المعلومات الواردة أكثر من التقارير السابقة، فضلا عن التركيز على جائحة كورونا وتأثيرها على تحقيق أهداف التنمية المستدامة من النواحي الاقتصادية والصحية والسكانية في العراق. وخلال متابعة

---

1. المصدر السابق، ص 27.
2. المصدر السابق، ص 31.
3. تقرير التنمية المستدامة (تقرير احصائي)، قسم إحصاء التنمية البشرية، الجهاز المركزي للإحصاء، 2017، ص 35.

التقرير لم يتضمن الهدف الأول والثاني والثالث، أي بيانات تفصيلية جنسانية واضحة، ما عدا المشمولين برواتب الرعاية الاجتماعية، مقسمين إلى (ذكور واناث)، وأيضا في الحديث عن الولادات عند المراهقات، وما يخص تنظيم الأسرة. إذ لم تتطرق البيانات إلى نسبة الذكور والإناث في موضوعات مهمة مثل نسبة الحوادث المرورية، والمصابين بالأمراض المناعية، ونسبة المنتحرين والمنتحرات في العراق، والتي تشكل بيانات هكذا موضوعات مفصلية أهمية كبيرة لقياس تحديات الواقع وتشخيصها والعمل على تغييرها.[1]

بينما تضمن الهدف الرابع والذي يتمحور حول التعليم الكثير من البيانات الجنسانية الواضحة والدقيقة، مع التركيز على السنوات 2019 - 2020.[2] أما الهدف الهدف الخامس (تحقيق المساواة وتمكين كل النساء والفتيات) فكان أيضا فقير كسابق التقارير ولم يشمل فارقاً كبيراً في المحاور عن تقرير عام 2017.[3] والهدف الثامن تضمن أيضا بيانات جنسانية واضحة ومفيدة ويمكن اعتمادها دولياً لكنها تفتقر إلى التفاصيل، مثل ذكر المحافظات والمناطق الأكثر تضرراً.[4] ومع علمنا بأهمية النظام البيئي، والتوجه الدولي الكبير نحو مشاريع بيئية تحمي الموارد الأرضية وتحافظ على ديمومة الحياة والسكان، فقد كان تركيز الأهداف 12 - 13 - 14 - 15، على البيئة والثروات الحيوانية وحماية التربة بشكل خاص، ولم نجد فيها تفاصيل جنسانية كثيرة فيما يخص

---

1. التقرير الاحصائي لاهداف التنمية المستدامة، قسم إحصاء التنمية البشرية، الجهاز المركزي للإحصاء، 2021، ص 4 وما بعدها.
2. المصدر السابق، ص23 وما بعدها.
3. المصدر السابق، ص 29 وما بعدها.
4. المصدر السابق، ص38 وما بعدها.

تأثير كل هدف على السكان (ذكور وإناث)، وإنما جاءت النسب عامة على عدد السكان دون تخصيص.[1] وجاء الهدف السادس عشر المرتبط بالحياة الآمنة والمسالمة، إذ تضمن بيانات عن ضحايا القتل المتعمد والمرتبط بالنزاعات والعنف الموجة ضد الأطفال، دون ذكر المناطق المستهدفة، أو ذكر أنواع العنف التي يتعرض لها النساء والرجال في العراق.[2]

1. التقرير الإحصائي لأهداف التنمية المستدامة، قسم إحصاء التنمية البشرية، الجهاز المركزي للإحصاء، 2021، ص 57 وما بعدها.
2. المصدر السابق، ص65 وما بعدها.

المحور الثالث:

تحليل البحوث الأكاديمية والوزارية ومعاييرها الدولية

THE
KARIBU
FOUNDATION

رياضة
ضد العنف

Iraqi Social Forum

Information Center

في هذا المحور سيكون التركيز على البحوث الأكاديمية والتي تهتم في وضع المرأة السياسي والاجتماعي والنفسي والاقتصادي والصحي في المجتمع، إذ لم نجد بحوثاً جنسانية تخص النساء والرجال، وبعد فترة بحث طويلة استطعنا أن نجمع العدد القليل من مجلات ودوريات الجامعات والمنظمات المحلية، والتي لم نجد فيها إلا البحوث النسوية والتي تركز بشكل أساس على أوضاع النساء.

لذلك سنحاول في هذا المحور تحليل هذه البحوث وتقديم بعض التوصيات لها، وهذا لا يعني ابداً التقليل من الجهد المبذول في سبيل إخراج البحوث وإنما من أجل حث الباحثين والباحثات على التركيز أكثر على الموضوعات الجنسانية، دون الفصل بين الذكور والإناث في المادة المبحوثة، فضلاً عن إمكانية تطوير البحوث كي تقيم عالمياً ويتم اعتمادها دولياً.

نحن ندرك أأمية تقديم البحوث نشرها على صعيد عامة فيما يخص الموضوعات النسوية، كي تكون مرجعاً لكتابة السياسات وسن القوانين للمؤسسات الحكومية وكذلك المنظمات المحلية التي يساعدها إعداد البحث على تحديد توجهاتها ومشاريعها على الفئات الأكثر ضرراً، وقد وجدنا في فترة جمع مادة الدراسة، أن أغلب البحوث المنشورة متوجه نحو النساء والفتيات، وهذا لا ضرر فيه خصوصا في العمل داخل المنظمات النسوية العراقية، لكن في ذات الوقت يحتاج التوجه أن يكون منصب أيضا على فئة الرجال والفتيان، لان من يريد تغير واقع ما لا يمكن أن يعمل على فئة ويستثني الباقون من عملية التغيير، ولا يمكن أيضا العمل على تغيير الصورة النمطية المجتمعية ضد النساء، ونحن نعمل فقط مع النساء، إنما التوجه يجب أن يكون للجميع حتى يتحقق التغيير المنشود بطريقة سهلة

ومتساوية، من جانب آخر لا يمكن أن نحدد تحديات المرأة دون تحديد تحديات الرجل، والوقوف على المشاكل التي يعاني منها الجنسان وتهيئة الظروف الملاءمة لحلها في ذات الوقت. كل ذلك يضمن سرعة في إنجاز المهمات ودقة في تحديد المشكلات، وسهولة وضع الحلول لها، إذا ما كانت تحتاج إلى قانون، قرار، توعية، مبادرات حكومية أو شبابية.

من الجدير بالذكر أننا حصلنا على بحث واحد فقط من قبل جميع المنظمات المحلية التي تم التواصل معها، والاستجابة كانت فقط من (رابطة المرأة العراقية) بدراسة عن (تأثير جائحة كورونا في الواقع الاقتصادي والاجتماعي والنفسي للنساء في مدينة الصدر). في منهجية هذه الدراسة تنبه الباحثة على وجود تحديات عدة لإعداد البحث، منها صغر العينة المستخدمة، أيضا قلة الدعم المالي لإجراء مسوحات صحية واجتماعية أكثر، وعدم توفر قاعدة بيانات جندرية متاحة للباحثين. هذه التحديات تسبب ضعف في النتائج المستخلصة، لكن المقابلات المباشرة مع 68 امرأة أعطى الإمكانية للتوصل إلى نتائج مرضية عن واقع المرأة في مدينة الصدر بعد أزمة كورونا.[1]

إن غياب البيانات الجنسانية لم يتح للباحثة أن تقارنها مع المادة المستخلصة بالتالي تم الاعتماد على العينة الصغيرة في كتابة الدراسة، أيضا لو استهدفت الدراسة الرجال والنساء لتوفر إمكانية لقياس الوضع الصحي والاجتماعي والنفسي لكلا الجنسين، لأن المرأة جزء من العائلة التي تسكن مدينة الصدر والتي تشمل ذكوراً يشاركون في رسم طبيعة الحياة هناك بشكل عام، وحياة المرأة بشكل خاص.

---

1. حاتم جاسم عزيز، الطلاق العاطفي(أسبابه ومعالجته) من وجهة نظر الأزواج أنفسهم، مجلد (13)، العدد (1)، مركز أبحاث الطفولة والامومة، جامعة ديالى 2022، ص 43 وما بعدها.

بحثنا في الجامعات والمراكز البحثية التابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي كمصادر للدراسات الأكاديمية الجنسانية، وقد كانت جامعة ديالى هي الأكثر بحثا في موضوع المرأة ضمن مركز أبحاث الطفولة والأمومة، إذ يصدر عن المركز سلسلة من الأبحاث الدورية، وكتاب سنوي يضم مجموعة كبيرة من البحوث الرصينة في موضوعات المرأة والطفل المختلفة. ولكثرتها فقد اعتمدنا على الإصدار الأخير من المركز، وضمن فعاليات المؤتمر الدولي الخامس، وهو الإصدار الثالث عشر 2022 (العدد الأول والثاني والثالث). وعبر الاطلاع على البحوث المنشورة نجد أن هناك الكثير منها تصب في خانة البيانات الجنسانية، مثل بحث الطلاق العاطفي، إذ تضمن البحث بيانات حديثة جنسانية تخص (160) عينة كزوج وزوجة، لفهم ظاهرة الطلاق العاطفي والتعرف على درجة انتشاره، والأسباب المؤدية له، ووضع المعالجات والحلول. مع تحليل البيانات الواردة من الاستبانة.[1]

بحث آخر يضم مجموعة من البيانات الجنسانية الاجتماعية، إذ كان عدد العينة (144) مطلقاً ومطلقة في محافظة ديالى، مع تحليل كامل للبيانات الواردة، وتهدف الدراسة إلى التعرف على العوامل المؤثرة في الطلاق تبعاً للنوع الاجتماعي(الذكور والإناث).[2] ما يمكن ملاحظته في البحوث الجنسانية المنشورة، أنها تضم عينات صغيرة، وذلك يتبع أنظمة الجامعات في العمل والنشر خلال أوقات معينة من السنة، بالإضافة إلى حساسية المواضيع التي

1. حاتم جاسم عزيز، الطلاق العاطفي(أسبابه ومعالجته) من وجهة نظر الأزواج أنفسهم، مجلد (13)، العدد (1)، مركز أبحاث الطفولة والامومة، جامعة ديالى 2022، ص 43 وما بعدها.
2. أسماء عباس عزيز، عمار أحمد مجيد، العوامل المؤثرة في حالات الطلاق في محافظة ديالى(دراسة تحليلية)، مجلد (13)، العدد (1)، مركز أبحاث الطفولة والامومة، جامعة ديالى 2022، ص 303 وما بعدها.

تكون الاستجابة لها من قبل العينة ضعيفة، ولتفادي ذلك يمكن للباحث أن يستخدم أكثر من طريقة لجمع البيانات، ليضمن جودة النتائج التي يصل إليها. من جانب آخر لم نجد الكثير من الدراسات الجنسانية، فمن كل الأعداد الثلاث لم نجد غير بحثين يمكن ان نعتمدهم في التعرف على البيانات الجنسانية، فأغلب البحوث المنشورة تخص المرأة بشكل خاص دون الرجل، أي لا تبحث في مشكلات الرجل الاقتصادية والاجتماعية والنفسية، صحيح أن المجلة معنية بالشأن النسوي والأطفال، ولكن لا يمكن أن نتطرق إلى فهم تحديات المرأة بمعزل عن الرجل.

اعتمدنا أيضا على مجلة البحوث التربوية والنفسية، التابع لوزارة التعليم العالي، إذ ضم مجموعة كبيرة من البحوث والدراسات والمتوفرة بشكل سهل للجميع، وأغلب ما موجود دراسات وبحوث عن المرأة، مع توفر بحوث جنسانية ولكن بنسب قليلة، توفر بيانات يمكن اعتمادها وقياسها، مثل بحث (ضغوطات العمل لدى معلمي المدارس)، وكان الهدف من البحث هو قياس كمية الضغوط النفسية التي يتعرض لها المعلمين والمعلمات في المدارس، وتأثير ذلك على أدائهم الوظيفي، من جوانب جنسانية ومهنية، وبلغت العينة المعتمدة في الدراسة (160) معلم ومعلمة، مع تحليل شامل للنتائج التي تم الوصول إليها.[1] وبحث آخر عن (الشعور بالوحدة النفسية لدى طلبة الجامعات)، الذي شمل على بيانات جنسانية نفسية تخص طلاب وطالبات الجامعات، إذ يحاول البحث بيان الفروق في الصحة النفسية وخصوصا الوحدة وعلاقتها بسمات الشخصية حسب متغير الجنس، واعتمد البحث على (200) عينة من كلية الآداب والتربية في الجامعة

1. عزه عبد الرزاق حسين، ضغوطات العمل لدى معلمي المدارس الابتدائية وعلاقتهما بمركز الضبط، العدد (31)، مجلة البحوث التربوية والنفسية، جامعة بغداد، ص 413 وما بعدها.

المستنصرية.[1] يمكن ملاحظة أن البيانات التي تم جمعها وتحليلها هي قابلة للقياس وتحوي معلومات كافية عن الصحة النفسية والتي يمكن اعتمادها من قبل المؤسسات المحلية والدولي، لكن لا يقدم هذا البحث دراسة حديثة

إن قلة إنتاج هكذا نوع من البحوث الجنسانية يؤثر على عملية تحيد المشكلات المجتمعية والسياسية والنفسية لكلا الجنسين، ويعيق عمل الكثير من المؤسسات الحكومية والدولية في آلية وضع الحلول، لذلك يجب الاستزادة من كتابة هكذا بحوث تركز على معوقات الحياة لدى الذكر والأنثى، مع التركيز على زمنية كل دراسة وبحث، أي أن الدراسات يجب أن تكون مؤاتية للمشكلات المجتمعية الحالية، فلا يمكن اعتماد دراسات قديمة والعالم يقع تحت عجلة التغير السريعة، فما لم يكن موجود قبل سنتين، يعتبر موجود الآن.

1. سحر هاشم محمد الغريري، الشعور بالوحدة النفسية وعلاقته بالعوامل الخمسة الكبرى للشخصية لدى طلبة الجامعة، العدد (36)، مجلة البحوث التربوية والنفسية، الجامعة المستنصرية 2013، ص 192 وما بعدها.

الخاتمة والاستنتاجات

THE
KARIBU
FOUNDATION

رياضة
ضد العنف

Iraqi Social Forum

Information Center

إن أساس جمع البيانات هو للحصول على معلومات كافية عن المستضعفين والفئات الأكثر ضعفا من الرجال والنساء، ومحاولة مساعدتهم لتغيير حياتهم، حسب احتياجاتهم حسب المحاور الرئيسية في المجتمع، اقتصاد، سياسة، صحة، تعليم، أو صحة نفسية. البيانات الجنسانية تساهم في تحديد المشكلات وتحديد نوع المساعدات الواجب تقديمها، مثل العدالة والمساواة، وهذا ما يحتاج إلى وضع برامج خاصة لجمع البيانات وتحسين جودتها.

ما يجب التركيز عليه في عملية جمع البيانات هي الشروط الواجب توفرها، والتي تجعل من البيانات ذات كفاءة عالية يمكن أن تعتمد من قبل المؤسسات الدولية والمحلية، ويسهل قياسها، مثل ضمان شمول كافة الفئات العمرية، أو تطوير منهجيات ومعايير إحصائيات خاصة بذوي الإعاقة، استخدام البيانات بشكل صحيح وسري، توفير الخصوصية للعينات المستهدفة في كل إحصائية، وغيرها من الشروط التي تساهم في شمولية الجميع وكافة المحاور في عملية جمع البيانات.

ما يمكن ملاحظته خلال دراستنا هذه، عدم توفر مركز بيانات واضح وللجميع في العراق، مع بطئ في الاستجابة لتحديد المشكلات بشكل آني، متعلق بما يعيشه المجتمع العراقي، فقط مركز الإحصاء في وزارة التخطيط، وذلك غير كاف لتوفير البيانات اللازمة التي تحتاج لها كل المؤسسات الحكومية والدولية. فكان هدف الدراسة هو قياس الفجوة في عملية جمع البيانات الجنسانية ضمن الجهود المحلية، والكشف عن ضعف اعتمادها من قبل المؤسسات الدولية.

بدأنا الدراسة في كشف الإنجازات الحكومية فيما يتعلق بالخطة الوطنية الأولى والثانية لقرار 1325، في كونها تتضمن بيانات جنسانية، وتتبعنا إنجازات الخطتين، في الوزارات الحكومية وتواصلنا مع مجموعة من المنظمات الحكومية لكن لم نجد أي استجابة قوية من قبلهم، وأغلب التقارير الواردة والمنشورة كانت عبارة عن ندوات توعية حول القرار وكتابة استراتيجيات لتنفيذ الخطط دون إنجازات حقيقية.

في المحور الثاني حاولنا تحديد البيانات الجنسانية في العراق معتمدين على ما ورد في تقارير وزارة التخطيط، تقرير المرأة والرجل وتقارير التنمية المستدامة، وفي الوقوف على سلبيات وإيجابيات البيانات المذكورة، من ناحية سرعة الإنجاز وتغطية جميع المحاور، وعملية تطوير هذه البيانات كي تلائم البيانات الدولية.

في المحور الثالث، درسنا البحوث الأكاديمية في الموضوعات الجنسانية التي تتضمن إحصائيات وبيانات خاضعة للتحليل، وكما جميع المحاور السابقة، لم نجد بحوثاً كافية لا من قبل المنظمات المحلية ولا من قبل الجامعات والوزارات، وتضمنت الدراسة كل ما امكن الحصول عليه من بحوث ودراسات من ناحية أهداف البحث وإعداد العينة والنتائج، ويبقى مجال الجنسانية ضعيفاً جداً في استهداف الباحثين والاكاديمين، وما زلنا بحاجة إلى الكثير من الدراسات في هذا المجال وفي مختلف المحاور، التي تخدم بياناتها كل ما يلزم لتغيير الواقع الاجتماعي نحو الأفضل.

البيانات عالم جديد من المعرفة، لا يمكن الاستغناء عنه وسط سرعة التحولات الاجتماعية التي يعيشها الفرد، ولأن العالم اليوم يتوجه نحو البيانات الناتجة عن الدراسات والبحوث والإحصائيات والاستبانات، فإن هناك بيانات جديدة وضخمة مصدرها عالم السوشال ميديا. إذ نحتاج أكثر للتثقيف في هذا الموضوع وتحديد معاييره واستعماله، لتقليص الفجوة في استحصال البيانات لسرعة الاستجابة من قبل المؤسسات الحكومية والدولية.

هذه الدراسة هي محاولة لكشف نقاط الضعف والقوة لعملية جمع البيانات للعاملين في هذا المجال، ولتحسين نوعية البيانات المستقبلية، وزيادة جودتها، فيما يخص الطرق المستعملة لجمع البيانات أو النتائج المستخلصة منها، وجذب الأنظار من قبل المؤسسات الحكومية والمنظمات المحلية لبذل المزيد من الجهود في سبيل توفير ما يلزم للحلول المجتمعية السريعة.

التوصيات

• زيادة الضغط من قبل المنظمات المحلية على المؤسسات الحكومية لإنجاز الخطة الوطنية الثانية لقرار 1325، وان لا تكتفي في تقديم التوعية والإرشادات دون أن يكون هناك أي إنجاز حقيقي وفاعل.

• العمل بالخطة الوطنية الثانية لقرار 1325، وإنجازها في وقتها المحدد لما فيها من فائدة كبيرة مع تغيرات المجتمع العراقي الحالية.

• التركيز على تقديم دراسات وبحوث جنسانية تتضمن بيانات واضحة وقابلة للقياس دولياً، لمواكبة الحلول الدولية والاستفادة منها.

• تفعيل واستحداث شعب البحوث والدراسات في جميع الوزارات، والاهتمام في الموضوعات الجنسانية لتفادي المشكلات الداخلية للوزارات، والتعاون من أجل تحقيق العدالة والمساواة في بيئة العمل.

• التركيز من قبل المؤسسات الأكاديمية ومراكز الأبحاث فيها على أنتاج إحصائيات وبحوث جنسانية متنوعة والخروج من خانة البحوث والدراسات النسوية، مع محاولة ارتباط هذه المراكز بالمؤسسات الحكومية والدولية لوضع الحلول.

• إدخال الباحثين والباحثات في المنظمات المحلية والمؤسسات الحكومية تدريبات خاصة لتثقيفهم في مفهوم الجندر والجنسانية وكيفية جمع البيانات وعمل الإحصائيات الخاصة بهذه الموضوعات.

• عمل ورش توعية في الجامعات للطلبة والطالبات على الجنسانية والجندر والنسوية، وتغذيتهم بالأفكار الصحيحة التي تدعو إلى العدالة والمساواة وفهم مشكلاتهم المجتمعية.

• مواكبة التحديات التي يمر بها المجتمع العراقي من قبل المنظمات المحلية والمؤسسات الحكومية، وتحديد المشكلات الآنية، وعلى وفق ذلك تتم كتابة البحوث، وعمل الدراسات، مثل بحوث خاصة في موضوعات المخدرات وانتشارها بين الشباب والشابات، الزواج القسري، التمكين الاقتصادي، العنف الأسري، وغيرها.

• توجيه الإعلام والسوشال ميديا وتفعيل دوره الحقيقي في أهمية البيانات الجنسانية، وتثقيف الشباب والشابات الراغبين للانضمام في هذا المجال.

المصادر

التقارير:

• تقرير التنمية المستدامة (تقرير إحصائي)، قسم إحصاء التنمية البشرية، الجهاز المركزي للإحصاء، وزارة التخطيط 2017.

• تقرير المرأة والرجل، قسم إحصاء التنمية البشرية، الجهاز المركزي للإحصاء، وزارة التخطيط 2012 – 2018 – 2021.

• خطة محافظة ديالى لدعم تنفيذ خطة الطوارئ لقرار مجلس الأمن 1325، منظمة حواء، ديالى 2017.

• مفاهيم عامة حول البيانات الكبيرة، مركز الإحصاء، دليل رقم (13)، أبو ظبي.

• النساء العراقيات وتحديات الأمن والسلام والعدالة (تقرير الظل سيداو)، شبكة النساء العراقيات، 2019.

• واقع النوع الاجتماعي في وزارات ومؤسسات الدولة في العراق، قسم إحصاء التنمية البشرية، الجهاز المركزي للإحصاء، وزارة التخطيط 2018.

البحوث:

• أسماء عباس عزيز، عمار أحمد مجيد، العوامل المؤثرة في حالات الطلاق في محافظة ديالى(دراسة تحليلية)، العدد (1)، مجلد (13)، مركز أبحاث الطفولة والامومة، جامعة ديالى 2022.

• حاتم جاسم عزيز، الطلاق العاطفي(أسبابه ومعالجته) من وجهة نظر الأزواج أنفسهم، العدد (1)، مجلد (13)، مركز أبحاث الطفولة والامومة، جامعة ديالى 2022

• رفقة رعد خليل، العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي، دراسة استطلاعية في المفهوم والأسباب والآثار، مركز بنا لإزالة العنف ضد المرأة، بغداد 2021.

• سحر هاشم محمد الغريري، الشعور بالوحدة النفسية وعلاقته بالعوامل الخمسة الكبرى للشخصية لدى طلبة الجامعة، العدد (36)، مجلة البحوث التربوية والنفسية، الجامعة المستنصرية 2013.

• سهام مطر الكعبي، التحليل الاحصائي من منظور النوع الاجتماعي، مجلة البحوث التربوية والنفسية، العدد (64)، المجلد (17)، جامعة بغداد 2020.

• صكري أيوب وأخرون، استغلال البيانات الضخمة لأغراض التنمية المستدامة في الدول العربية، مجلة أرصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية، العدد (2)، مجلد (2)، سكيكدة 2019م،

• عائدة فوزي أحمد، دراسة تأثير جائحة كورونا في الواقع الاقتصادي والاجتماعي والنفسي للنساء في مدينة الصدر، منظمة رابطة المرأة العراقية، بغداد (ب، ت).

• عزه عبد الرزاق حسين، ضغوطات العمل لدى معلمي المدارس الابتدائية وعلاقتهما بمركز الضبط، العدد (31)، مجلة البحوث التربوية والنفسية، جامعة بغداد(ب، ت).

المقالات الالكترونية:

• الثغرات والتحديات التي تواجه تطبيق الخطة الوطنية للقرار الاممي 1325، منظمة المرأة والمستقبل العراقية، 6 – 4 – 2019.

https://n9.cl/cr8a0

• 21 عاماً على قرار مجلس الأمن الدولي للمرأة والسلام والأمن، الأمانة العامة لمجلس الوزراء، 13 – 10 – 2021.

https://www.cabinet.iq/ArticleShow.aspx?ID=11750

• غرفة عمليات قرار مجلس الأمن 1325 تواصل ورشها بشأن تطبيق الخطط التنفيذية للقطاعات المعنية، الأمانة العامة لمجلس الوزراء، 29 - 11 - 2019.

https://www.cabinet.iq/ArticleShow.aspx?ID=7050

• ورشة عمل حول العنف المبني على اساس النوع الاجتماعي وقرار مجلس الأمن 1325، وزارة المالية، 2018-6-24.

http://mof.gov.iq/Pages/MOFMinistryNewsDetail.aspx?ArticalID=141&LstName=MinistryNews

• معجم المصطلحات الإحصائية، موقع الإسكوا، الأمم المتحدة، 2011.

https://www.unescwa.org/ar/sd-glossary

THE
KARIBU
FOUNDATION

رياضة
ضد العنف

Iraqi Social Forum

Information Center